

Distr.: General
6 June 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 24 أيار/مايو 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال
بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى
الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة من رئيس هيئة التفاوض السورية مؤرخة 21 أيار/مايو 2022
(انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيمس كاربوكي

القائم بالأعمال بالنيابة للمملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 24 أيار/مايو 2022 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

بالنيابة عن هيئة التفاوض السورية، أنقدم إلى سعادتكم والأمم المتحدة بأطيب تحياتي وتمنياتني. ونؤكد دعمنا المستمر للأمم المتحدة ولسعادتكم في جهودكم لتحقيق السلام المستدام في سوريا ضمن الجهود الجماعية من أجل السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

وعقب مرور 11 سنة على خروج السوريين إلى الشوارع مطالبين بالحياة في كرامة وحرية، يتناقص إيمانهم وثقتهم في النظام الدولي سريعا، مع استمرار تدهور جميع جوانب حياتهم، ومع عدم وجود نهاية في الأفق يمكن أن تراها الأغلبية. وهذا يجعلنا أكثر التزاما بالعملية السياسية وتحقيق حل سياسي شامل من خلال التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2254، بما في ذلك جميع العناصر التي تسهم في تدابير بناء الثقة. وهذا يتطلب أيضا التزامنا الكامل بضمان معالجة جميع المسائل الناشئة في أثناء السير على الطريق، على نحو يعطي شعبنا ضمانات بالعدالة واحترام أبسط حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ثمة حاجة إلى اتخاذ خطوات معينة، وثمة قدرة على تحقيق ذلك، بغية إعادة بعض الثقة لدى السوريين في العملية السياسية، بصفة خاصة، وفي النظام الدولي الذي تمثله الأمم المتحدة، بصفة عامة. ومن ثم، فإننا نقترح ما يلي:

1 - فتح تحقيق فوري في مجزرة التضامن التي وقعت في نيسان/أبريل 2013 وكُشف عنها مؤخرا وبرزت علنا من خلال مقاطع فيديو تظهر مشاهد تقشعر لها الأبدان لمدنيين قُتلوا بدم بارد. ونعتقد أن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا، والتي مُدِّدت ولايتها مؤخرا حتى 31 آذار/مارس 2023، هي الهيئة المناسبة لإجراء تحقيق من هذا القبيل.

2 - وإذ نتجّه في نهاية هذا الشهر إلى الاجتماع الثامن للجنة الدستورية السورية، أي 8 اجتماعات في 31 شهرا، بمعدل اجتماع واحد تقريبا كل أربعة أشهر، فهذه وتيرة لا تتناسب مع جسامه الوضع السوري، خاصة مع عدم وجود نتائج ملموسة حتى الآن. وكل هذا يتطلب وضع جدول زمني تتراوح مدته بين ثلاثة وستة أشهر، توافق عليه الأطراف السورية وتلتزم به، لكي تنجز اللجنة الدستورية عملها.

3 - ونظرا إلى أن هدفنا النهائي هو التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2254، ومع استمرار أعمال اللجنة الدستورية، التي أعربت الأطراف السورية عن الاتفاق بشأنها، والموافقة الضمنية، من ثم، على تنفيذ القرار 2254، فإننا لا نرى سببا لتأخير إطلاق أي مفاوضات أخرى بشأن الأجزاء الأخرى من العملية السياسية وفقا للقرار 2254، ولا سيما الفقرة 4 منه.

ونحن على استعداد للعمل مع مكاتب الأمم المتحدة ومكتب المبعوث الخاص إلى سوريا، السيد غير بيدرسن، بشأن كل ما سبق وأي جهود أخرى من جانبكم تدفع العملية السياسية نحو التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2254 باعتباره السبيل الوحيد لسوريا والسوريين للخروج من هذه الكارثة.

(توقيع) أنس العبدية

رئيس هيئة التفاوض السورية